

شرح جمع الجواامع للشيخ حسن بخاري الدرس 75 - الإجتهاد / هل كل مجتهد مصيب - في 9-6-8341هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. واصلي واسلم على عبد الله ورسوله سيدنا ونبينا محمد بن عبدالله وعلى الله وصحبه ومن استن بسنته واهتدى به - 00:00:00

اما بعد فهذا هو المجلس السابع والخمسون بعون الله تعالى وتوفيقه من مجالس شرح متن جمع الجواامع في اصول الفقه للامام تاج الدين من السبكي رحمة الله عليه. وهذا هو ثاني الدروس في الكتاب السابع وهو اخر كتب هذا - 00:00:20
المتن الذي عنون له المصنف رحمة الله تعالى بقوله في الاجتهاد. المجلس الماضي تقدم في تعريف الاجتهاد بعض شرائطه ومسائله المتعلقة به في الجملة. يواصل المصنف رحمة الله تعالى في هذه المسائل التالية بعض - 00:00:40

مسائل الاجتهاد التفصيلية التي درج الاصوليون عادة على ايرادها في كتاب الاجتهاد والتقليل ثم يشرع في تعريف وسائل ايضا متعلقة به. نعم بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى الله وصحبه ومن والاه. اللهم اغفر لنا ولشیخنا - 00:01:00
الحاضرين والسامعين. قال الامام السبكي رحمة الله تعالى مسألة المصيب في العقليات واحد ونا في الاسلام مخطئ اثم كافر. وقال الجاحظ والعنبرى لا يأثم هم المجتهد قيل مطلقا وقيل ان كان مسلما. وقيل زاد العنبرى كل - 00:01:25
ابن كل مصيب كل مصيب. نعم هذه المسألة التي انتشرت واشتهرت بعنوان المعروف هل كل مجتهد مصيب؟ وتفصيل المسألة من اجل ايضاح محل النزاع ينقسم الى اقسام. او لهم ما بدأ به المصنف وهو الاجتهاد في العقليات. فقال رحمة الله المصيب في العقليات واحد. وهذا بلا خلاف - 00:01:55

وحكى بعضهم الاجماع على ذلك. بعدم اعتبار مخالفة من سيأتي ذكره كالجاحظ والعنبرى ونحوهما والمقصود بالعقليات المسائل التي تستند في اثباتها وبرهانها ودليلها على دليل العقل. فاذا كان الدليل هو العقل - 00:02:25
وكان قاطعا فهو مما لا مجال فيه للتفاوت والاختلاف. لاتفاق العقلاء على مقتضيات العقول. فمن ثم المخالفة فيه مصادمة لصریح العقل فلا يقبل فيها الخطأ. فقال المصيب في العقليات واحد - 00:02:45

ثم انتقل رحمة الله الى بيان القسم الثاني من محل الخلاف في المسألة بين مصيب ومخطيء. هل كل مجتهد يحكم عليه بالصواب سبق ان بين لك الان ان الاختلاف او الاجتهاد وتفاوت المجتهدين اما ان يكون في العقليات واما ان يكون في - 00:03:05
الشرعيات فان كان في العقليات فهل كل مجتهد مصيب؟ الجواب لا المصيب واحد هو الذي اصاب القول الذي يدل عليه دليل العقد وان كان في قضية شرعية. مثل وجود الله سبحانه. فهذه قضية اثباتها عقلية - 00:03:25

مع الدليل الشرعي لكن هذا لا ينفي ان يخالف فيه. فال المصيب في العقليات واحد. النوع الثاني من المسائل التي يقع فيها اختلاف المجتهدين ويتفاوت في تصويب وتخطئة هي الشرعيات. ثم الشرعيات ايضا تنقسم الى قسمين اساسا - 00:03:45
القسم الاول فيما يتعلق باثبات الاسلام والاقرار به او نفيه ومخالفته. نافي الاسلام هو ومجتهد اذا افترضنا اجتهاده فنفي صحة الاسلام او قال ببطلانه. قال المصنف ونا في الاسلام مخطئ - 00:04:05

كن اثم كافر يعني ولو بلغ في الاجتهاد ما بلغ. اذا اداه اجتهاده الى ابطال الاسلام ونفيه وعدم قبوله فهذا وصفه بثلاثة اوصاف قال مخطئ اثم كافر. ولو قال نافلة - 00:04:25

الاسلام كافر لکفر. فعلم اضاف اليه وصف الخطأ والائم وهم فرعان عن الكفر فالكافر مخطئ والكافر اثم قال الشراح اراد به الرد على قول الجاحظ والعنبری فان الجاحظ يقول ان كان کافرا لا يائم - 00:04:45

ما اجتهد فاکد السبکی ترتب الائم على الخطأ في هذه القضية. وينسب الى العنبری قوله كل مجتهد مصیب وان کان کافر فرتب عليه التصویب. فاکد المصنف رحمة الله ايضا التخطئة. فصنف صرح المصنف بذکر - 00:05:05

للخطئۃ والتائیم ردًا على قولی الجاحظ والعنبری بالتصویب بالتصویب وعدم الائم. ثم قال کافر لأن هذا هو منتهی نفی الاسلام وابطاله والانصراف عنه والصد عن قبوله فانه کفر لا محالة - 00:05:25

اذا اول الخلاف في القضايا الشرعية نفی الاسلام في الجملة. قال رحمة الله ونافي الاسلام مخطئ اثم کافر. يبقى النوع الثاني في المسائل الشرعية. ثم هي ايضا ستنقسم الى المقصود بها الفروع الفقهية. ستتنقسم ايضا الى قسمین - 00:05:45

ذكرهما الفروع القطعية التي عليها عفوا الفروع الفقهية التي عليها دليل قاطع فما حكم الاختلاف فيها؟ والفروع الفقهية التي هي مجال الاجتهاد. وتتفاوت فيها الانظار وكل سیأتي ذکره. دعنا الان في اول مسائل الشرعیات الخلاف في اثبات الاسلام - 00:06:05

او نفیه جزم المصنف فقال نافي الاسلام مخطئ اثم کافر. ينقل الخلاف ها هنا عن اثنین الجاحظ المعروف وفي الادیب ابو عمرو المعتزلي والثانی العنبری. وقد نقل المصنف رحمة الله فقال وقال الجاحظ والعنبری لا يائم المجتهد - 00:06:25

يقصد في اي قضية يقصد في لا يقصد في نفی الاسلام وبعضهم حمل هذا حتى على العقليات وانهم يقبلون لهذا المجتهد ولو خالف العقليات. قيل مطلقا وقيل ان كان مسلما. هذا ايضا ينسب التفصیل فيه الى العنبری. هل يقول بتصویر - 00:06:45

وعدم تأیم المجتهد ایا كان نقل عدد من الاصوليين عنه قولین ولذلك يقول القاضی ابو بکر كما في التلخیص اختللت الروایة عن العنبری. فقال في اشهر الروایتین عنه انا اصوب كل مجتهد في الدين تجمعهم - 00:07:05

الا يقصد من؟ المسلمين فقط. فاما الكفارة فلا يصوبون. وغالبا بعض الروایة عنه فصوب الكافرین المجتهدین لكن كما ترون يصف هذا بغلو النقل عنه وانه لا ينبغي ان يقال. فاحتفظ المصنف بما قيل في المسألة. لا يائم - 00:07:25

اجتهد قيل مطلقا يعني مسلما كان او کافرا وقيل ان كان مسلما فقط وقيل زاد العنبری كل مصیب. هذا ليس مرارا هناك يتکلم عن الائم وعدم الائم وهنا يتکلم عن التصویب والتخطئة. فان قلت كيف يكون كل مصیب وهم قولان في مسألة واحدة - 00:07:45

هذا يعود الى قضية اصل کلامیة فلسفیة بحثة. هل الحق واحد او يتعدد؟ فاذا قلت هو واحد فلن يكون القولان المختلفان في التوجه الى اصابة الحق لن يكون کلاهما صوابا. فاما على القول بتعدد الحق ويقصدون به - 00:08:05

تعددنا نسبي يعني هو حق عندي ما اقوله وحق عندك ما تقوله انت فينبع الحکم لا في ذاته بل في ظنی القاصد اليه والباحث عنه. هذه قضیة هي احد فروعها قضیة تصویب وتحطیة المجتهدین. فيما يتعلق بقولی - 00:08:25

جاحظ والعنبری ها هنا مسائل ينبغي التنبیه عليها اولها يذهب الجمهور فيما حکی الاجماع عليه الى عدم اعتبار قولی الجاحظ والعنبری. بل بعض من ينقل الاجماع وهو يعرف خلاف هذین لا يأبه به. ويعتبر الخلاف في هذه القضية كعدمه - 00:08:45

وان الاجماع منعقد قبلهما. وبخلافهما خرق للاجماع فلا عبرة به. وآی يستدل للجاحظ والعنبری بان تکلیف المجتهد الكافر بان يقبل الاسلام تناقض هو صاحب عقیدة باطلة. ويؤدیه اجتهاده الى ان الاسلام ليس دیننا صحيحا. فاذا قلت له انت مخطئ ثم تقول -

00:09:05

يلزمک الاجتهاد واجتهاده اداه الى خلاف ما هو الحق. قالوا فهذا تکلیف بما لا يطاق. والصواب ان هذا ليس في عداد التکلیف ما لا يطاق هو مکلف ببلوغ الدين والوقوف على حقيقته والادلة على ذلك جلیة ظاهرة قاطعة عقلیة - 00:09:35

برهانیة استدلالیة بكل الدلائل التي جاءت بها الشریعة لاثبات حق دین الاسلام. فالصواب ان ذلك انما هو تکلیف بممکن وهو الاسلام والوصول الى دلائله الحق وهي كثیرة متعددة متتنوعة. بقی ان تعلم رعاك الله ان الامام - 00:09:55

بریء وهو عبید الله بن الحسین العنبری احد الفضلاء يذكر في سیرته انه عاقد فاضل محمود بل هو من ائمة الاسلام كان قاضی البصرة وهو معدود في سادات البصرة علمًا وفقها وامامة وديننا. خرج له - 00:10:15

مسلم في الصحيح حديثا واحدا من روايته. فالرجل من رجال الصحيح وأمامته رحمة الله عليه ليست تقدح في هذا القول بل يقولون في ترجمته انه لم ينقم عليه في سيرته الا هذا القول في هذه المسألة. بل وحكي عنه الرجوع عن هذا القول وعدم -

00:10:35

البقاء عليه لما ظهر له مخالفته لما عليه الكافية. وابن حبان رحمه الله اثنى عليه ووصفه بأنه من سادات البصرة فقها وعلمها كانت وفاته سنة مائة وثمانية وستين محدث قاض فقيه البصرة رحمة الله عليه. يقول السمعاني -

00:10:55

بعض اقاويل العنبرى كما في قواطع الادلة يقول كان العنبرى يقول في مثبت القدر يقصد بمثبت القدر الجبرية الغلطة في اثبات القدر.

يقول كان العنبرى يقول في مثبت القدر هؤلاء عظمو الله. ويقول في نفاة القدر هؤلاء نزهوا الله -

00:11:15

اهو يريد ان يقول ان الاقاويل الباطلة في القدر مبنها ليس على رفض وعلى ولا على مكابرة لا على جحود بما يليق بالله قصد اخطأ في الوصول اليه. ان اردت حمل هذا الكلام ليس على التسويف لهذا -

00:11:35

والبطلان في عقيدة القدر لكن على التماس مأخذ هذا القول عند اصحابه فهو وجيه سديد. يعني عالمة اتكأ نفاة قدر وقالوا ان العبد مجبور. قال هؤلاء عظمو الله يعني الا يكون في الكون سوى ما اراد سبحانه. والا قدرة للبشر -

00:11:55

ولا اختيار له والامر كله لله. مبني هذه القضية على قصد للتعظيم. قال واما في نفاة القدر يقول هؤلاء الله وقد بنوفاته الذين ينفون الا قدر وان العبد خالق افعال نفسه وانه الذي ينشئ ما يريد -

00:12:15

كيف يشتمل هذا على تنزيه الله؟ من عدل الله وحكمته الا يلزم العبد فعلا قدره عليه ثم يحاسبه عليه هي عقيدة العدل عند المعتزلة. فالمقصود ان محاولة فهم هذه الاقاويل الباطلة ومبناها عند الطوائف المنتسبة الى الاسلام ليس -

00:12:35

عند صاحب هذا القول تقرير لهذا البطلان. لكنه التماس لمأخذ ومبناه وهو من بعد النظر وعجب. يعني وهذا نقله السمعاني عنه رحمه الله تعالى نعم قيل مطلقا اما المسألة التي لا قاطع فيها اما المسألة التي لا قاطع فيها -

00:12:55

انتقلنا الى الان الى الخلافة في الشرعيات وهي على نوعين. النوع الاول المسائل التي فيها دليل قاطع والثانية التي لا طع فيها يعني المسائل الاجتهادية التي يسوغ فيها الاجتهاد وتعدد الاقوال ومبناها على غلبة الظن المسائل التي لا قاطع فيها. طيب -

00:13:15

ماذا لو اختلف فيها؟ وهذا عامة مسائل الفقه. وبعض فروع العقيدة. ماذا تقول؟ فيما اذا اختلف العلماء على قولين او ثلاثة في مسألة واحدة. هل كل مصيبة انتبه مع المسألة اجتهاادية يعني ليس فيها دليل قاطع. تحتمل الاختلاف. فهل كل مجتهد مصيبة -

00:13:35

فاما ان تقول نعم وهذا كما سينسبه الان الى بعض ائمة الاسلام. كل مجتهد مصيبة. وهذا قوي عندهم باعتبار انها مسألة لم تحدد الشريعة فيها دليلا قاطعا. فتركـت العبادة الى ماذا؟ الى الاجتهاد. فلما اوكـلـتـهـم -

00:14:01

الاجـتـهـادـ اذا كلـ المـصـيـبـ باـعـتـبـارـ ماـذـاـ؟ باـعـتـبـارـ اـجـتـهـادـهـ. وـعـلـىـ هـذـاـ تـحـمـلـ عـبـارـةـ مـثـلـ الـامـامـ الشـافـعـيـ رـأـيـ صـوـابـ يـحـتـمـلـ الخـطـأـ وـقـوـلـ غيرـ خـطـأـ يـحـتـمـلـ الصـوـابـ. فـهـوـ يـرـاهـ صـوـابـاـ. بـالـتـالـيـ فـكـلـ مجـتـهـدـ مـصـيـبـ يـعـنـيـ عـنـدـ نـفـسـهـ. وـلـيـسـوـ يـقـولـونـ -

00:14:21

انـ الـحـقـ يـتـعـدـدـ وـاـمـاـ مـنـ لـاـ يـرـىـ التـصـوـيـبـ وـيـقـولـ بـالـتـخـطـئـةـ فـاـنـهـ يـعـتـبـرـ الـمـخـطـئـ مـعـذـورـ. لـاـنـهـ اـجـتـهـادـ لـكـنـ لـاـ يـحـكـمـ لـهـ بـالـصـوـابـ بـنـاءـ عـلـىـ

00:14:41

انـ الـحـقـ وـاـحـدـ وـسـيـنـسـبـ لـكـ الـاـقـوـالـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ اـمـاـ الـمـسـأـلـةـ اـمـاـ الـمـسـأـلـةـ التيـ لاـ قـاطـعـ فيهاـ فـقـالـ الشـيـخـ وـالـقـاضـيـ -

وابـيـ يـوـسـفـ وـمـحـمـدـ وـابـنـ سـرـيجـ كلـ مجـتـهـدـ مـصـيـبـ. فـقـالـ الشـيـخـ مـنـ هـوـ؟ الـامـامـ اـبـوـ الـحـسـنـ الـاشـعـرـيـ وـالـقـاضـيـ الـبـاقـلـانـ وـابـوـ يـوـسـفـ

صـاحـبـ اـبـيـ حـنـيـفـ وـمـحـمـدـ كـذـلـكـ اـبـنـ حـسـنـ صـاحـبـ اـبـيـ حـنـيـفـ رـحـمـ اللهـ الجـمـيعـ وـابـنـ سـرـيجـ -

00:15:04

امـامـ الشـافـعـيـ سـمـىـ هـؤـلـاءـ سـمـىـ اـبـاـ حـسـنـ الـاشـعـرـيـ وـالـقـاضـيـ اـبـاـ بـكـرـ وـابـاـ يـوـسـفـ وـمـحـمـدـ اـبـنـ حـسـنـ وـابـنـ سـرـيجـ وـلـاحـظـ هـؤـلـاءـ منـ كـبـارـ اـئـمـةـ الـاسـلـامـ يـقـولـونـ كـلـ مجـتـهـدـ مـصـيـبـ وـاعـتـبـارـ النـقـلـ عـنـ هـؤـلـاءـ بـمـثـابـةـ تـقـوـيـةـ هـذـاـ القـوـلـ -

00:15:24

وـاـنـهـ وـجـيـهـ وـعـلـيـهـ عـدـدـ مـنـ اـئـمـةـ الـاسـلـامـ الـمـعـتـبـرـينـ. بـلـ الـاـقـوـالـ عـنـ هـذـاـ مـاـ نـقـلـهـ عـدـدـ مـنـ الـاـصـوـلـيـنـ كـابـنـ الحـاجـبـ قـالـ عـنـ اـئـمـةـ الـفـقـهـ الـارـبـعـةـ القـوـلـ بـالـتـخـطـئـةـ وـالـقـوـلـ بـالـتـصـوـيـبـ مـعـاـ. نـقـلـ عـنـ اـبـيـ حـنـيـفـ وـمـالـكـ وـالـشـافـعـيـ وـاحـمـدـ رـحـمـ اللهـ -

00:15:44

اـنـهـ يـقـولـونـ بـاـنـ كـلـ مجـتـهـدـ مـصـيـبـ وـنـقـلـ عـنـهـ قـوـلـيـنـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ. فـاـذـاـ ثـبـتـ هـذـاـ وـصـحـ فـيـكـونـ هـذـاـ مـنـ تـقـوـيـمـ القـوـلـ هـذـاـ بـمـكـانـ، وـاـنـ

الائمة الاربعة يروى عنهم القول بتصويب المتجهدين، يعني كل مجتهد مصيبة. وهذا - [00:16:04](#)
تضرب له امثلة بكل مسائل الفقه التي تعرف مما وقع فيها الخلاف. فإذا أردت أن تقول أن المقصود هنا بالتصويب التصويب النسبي
يرون الخلاف. لا أحد يخالف في هذا. لكن المبني في هذا القول عند أربابه القول بالتصويب مطلقاً. وإن - [00:16:24](#)
صاحبها مصيبة وان الجميع لها هنا مأجور. لكن هذا خلاف ما ثبت عن الائمة الاربعة. والمشهور عنهم القول الآخر الذي عليه جمهور
علماء المسلمين ان المصيبة واحد في المسائل الاجتهادية. وما عداه مخطئ لكنه متى كان - [00:16:44](#)
مجتهده فهو مخطئ معذور ومأجور. فلهذا فإن الاجتهاد عند أرباب الشرعية دائرة بين اصابة واجر او بين خطأ واجر كذلك. ويidel على
هذا صريح الحديث اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران - [00:17:04](#)

اذا اجتهد فاختطاً فله اجر وهذا كالفاصل في المسألة الذي يضعف معه خلاف من سمي من ائمة الاسلام الكبار فيما سمعت قبل قليل
المشهور عن الائمة الاربعة القول بالتخطئة. وهكذا يسمون القول الاول المقصوبة الذين يقولون كل مجتهد مصيبة فيوصف -

[00:17:24](#)

في كتب الاصول بالمقصوبة. ويقابلهم المخطئة الذين يقولون المجتهد واحد وما عداه مخطئون الامام الشافعي
رحمه الله في الرسالة صرخ بهذه القضية وانه يرى صواب واحد فقط في المسائل الاجتهادية. ولهذا لا يصح - [00:17:44](#)
نقول خلاف هذا القول عنه. وانتصر فقهاء الشافعية لمذهب امامهم وانه لا يصح نسبة التصويب اليه. وانه ليس منهم بل يقول بان
المصيبة واحد وكذلك الشأن في ابي حنيفة فيما نقله عنه اصولي الحنفية واحمد ايضا فيما نقله عنه الحنابلة في كتب الاصول فانه -

[00:18:04](#)

هم لا يقولون بذلك. العجيب ان القاضي ابا بكر الباقلاني وهو من اي الفريقين؟ هو من المقصوبة. القاضي ابو بكر من فيما سمي الان
الشيخ والقاضي وابو يوسف يقول كل مجتهد مصيبة. القاضي ابو بكر ينقل عن الشافعی القول بانه من المقصوبة. ويعتذر لهذا -

[00:18:24](#)

يقول رحمه الله كما في في البرهان وفي التلخيص قال عن الشافعی لولا ان مذهبه هذا يعني ان كل مجتهد المصيبة والا ما عدته
من الاصولية. يعتبر ان هذا هو علامة ان الامام الشافعی امام الاصوليين. وينتصر لهذا القول بشدة والصواب - [00:18:44](#)
ما صرخ به الشافعی في الرسالة وما نقله عنه اصحابه كافة في نفي هذا القول عنه رحم الله الجميع. نعم. ثم قال الشيخ فقال الشيخ
والقاضي وابو يوسف ومحمد وابن سريج كل مجتهد مصيبة. ثم قال الاولان طيب ثم - [00:19:04](#)
ثم قال الاولان الان يوجه اقوال هؤلاء كل مجتهد مصيبة ويبين على تصويبهم للمتجهدين هذه المسائل الاتية ثم قال الاولان من
يقصد؟ ابا الحسن الاشعري والقاضي ابا بكر. نعم. ثم قال الاولان حكم الله تابع - [00:19:24](#)

لظن المتجهدين فلا يقولون بالتصويب النسبي. يقول حكم الله تابع لظن المتجهدين. يعني لما جعلت الشريعة هذه المسائل ليس عليها
دليل قاطع. ارادت الشريعة ان الصواب هو ما يبلغه اجتهاد المتجهدين. وليس صوابا - [00:19:44](#)
عندك حكم الله هو ما يصله اليه اجتهاد المتجهدين فيكون صوابا. ولو تعدد واختلف فيتفرع عن ذلك القول بتعدد الحق كما فهمت نعم
وقال الثالثة من يقصد بالثلاثة؟ القاضي ابي يوسف ومحمد ابن الحسن وابن سرير - [00:20:04](#)

هناك ما لو حكم لكان به. هناك ما لو حكم لكان به. يعني ايضا تريده ان تفسر عند هؤلاء. ما معنى كل مجتهد مصيبة قالوا معناه ان
هناك حكم لله. ما لو حكم الله به صريحاً قاطعاً لكان هذا هو الحكم - [00:20:24](#)

طيب ما هذا فكيف اصبح كل مجتهد مصيبة قالوا هناك حكم لله في هذه المسائل. ما لو جاء النص صريحاً لكان هو هذا الحكم. طيب
فایهم هو الصواب؟ ومن ثم قالوا - [00:20:44](#)

اصاب اجتهادا لا حكماً. واصاب ابتداء لا انتهاء كل مجتهد مصيبة يقول ما اصاب الحكم بل اصاب الاجتهاد واصاب في الابتداء ماذا
يقصد بالابتداء؟ الاجتهاد والتحري وما اصاب في الانتهاء ما هو؟ بلوغ الحكم الحق عند الله - [00:20:59](#)

طيب هذا يضعف تماماً قولهم ان كل مجتهد مصيبة. وكأنها محاولة لجعل الخلاف بينهم وبين المخطئة صوريًا وشكلياً ولغظياً.

الخلاف ليس في هذا ولهذا ما ارتضى كثير من الاصوليين مثل هذا التفسير. وقال - 00:21:21

هذا كلام ركيك يعني ما معنى ان تقول هو اصاب اجتهادا وليس حكما واصاب ابتداء وليس انتهاء؟ طب نحن متفقين على انه اجتهاد له ان اجتهاده صحيح كلامنا في الحكم. هل كل مجتهد مصيبة؟ فان قلت لا لا يصيب في الحكم هو مخطئ. اذا وافقتي. فعلام تقول كل مجتهد - 00:21:41

الدين مصيبة فهذا يجعل الخلاف في هذه المسألة ان القائلين به اقرب الى مذهب الجمهور في ان المصيبة واحد ومن عاداه فهو مخطئ قوله رحمة الله ثم قال وقال الثالثة هناك ما لو حكم لكان به. هذا ما يسميه بعض الاصوليين القول - 00:22:01

اشبها ما لو حكم يعني ما لو حكم الله به ما لو حكم الله لكان بهذا الحكم الذي يؤدي اليه اجتهاد المجتهد ومعنى القول بالاشبه ما يلوح للناظر فيه المشابهة والمقاربة ولا تنطبع عنه عبارة صريحة تفي بالمقصود - 00:22:21

يذكرون هذا مثلا في المسألة التي بين ايديينا الان. نعم، وال الصحيح وال صحيح وفاما للجمهور الصحيح في ماذا؟ في خلاف المجتهدين في المسائل الشرعية التي لا قاطع فيها. نعم، وال الصحيح وفاما للجمهور ان المصيبة واحد. والله تعالى حكم - 00:22:41

قبل الاجتهاد قيل لا دليل عليه وال الصحيح ان عليه امارة وانه مكلف باصابته مخطئه لا يأثم بل يؤجر. نعم، هذا قول الجمهور. المصيبة واحد. ومن عاده مخطئ. والحق عند الله عز وجل - 00:23:07

قبل اجتهاد المجتهدين طيب هذا الحق الذي لم يعلمه المجتهدون لعدم وجود القاطع والدلالة الصريحة عليه. هل هو حق غائب الدليل؟ قيل لا لا دليل عليه ولهذا جعلت الشريعة فيه مسار المجتهدين بالبحث والاجتهاد. طيب فعلم يترك اجتهادهم دون - 00:23:27

دليل قال بعض الاصول ها هنا عبارات قيل هو وكالكنز من عشر عليه فهو له يعني من اصابه فله الاجر. ومن لم يصبه فله واجر اجتهاده قال المصنف وال الصحيح ان عليه امارة. على ماذا؟ على هذا الحق في المسائل. عليه امارة. ماذا قصد بالامارة - 00:23:51 الاadle الطنية لأن لو كانت قاطعة خرجنا عن مسألتنا. الاadle الطنية التي يتفاوت فيها المجتهدون في جمعها وتوظيفها والاستدلال بها. قال وانه مكلف يعني المجتهد باصابته. وان مخطئه لا يأثم بل يؤجر. هذا - 00:24:13

ويقابلها هنا قول ان المجتهد مخطئ اثم وهو قول شاذ ان المجتهد في المسائل الطنية الاجتهادية مخطئ اثم. فخلاصة القوال في المسألة كم؟ ثلاثة. كل مجتهد مصيبة وهذا نسب الى من؟ الى الاشعري والقاضي ابي بكر وابي يوسف ومحمد ابن الحسن وابن سريل. وخطأ نسب للائمة الاربعة - 00:24:33

والقول الثاني الذي عليه الجمهور المصيبة واحد والبقية ومن عاداه مخطئ مأجور غير اثم ويقابلها القول الشاذ لما يقول المصيبة واحد ومن عاداه مخطئ اثم فيربتون الاثم - 00:25:06

فهذا قول على النقيض من الاول. كل مجتهد مصيبة وهذا يقول المصيبة واحد والبقية اثمون. ونتكلم على المسائل الاجتهاد اذية التي ليس فيها دليل قاطع. هذا القول بتأثيم المخطئ في الاجتهاد الذي ليس عليه دليل قاطع يقول لانه اخطأ الاصابة - 00:25:26 اسمه يترب على عدم اصابته الحق. يذكر هذا القول عن بعض المعتزلة. مثل الاسم ابي بكر ومثل بشر المرسي وبعض المتكلمين. ويذكر كذلك عن ابن عليه من الشافعية. نعم. اما الجزئية التي فيها قاطع انتقلنا الى ماذا الان - 00:25:46

الى النوع الثالث المسائل الشرعية التي ليس فيها دليل قاطع. مسائل شرعية من مسائل الدين وعليها دليل اطلع كالاجماع والنص الصريح في المسألة التي لا يسع فيها الخلاف. نعم. اما الجزئية التي فيها قاطع فال المصيبة - 00:26:06

فيها واحد وفاما. وقيل على الخلاف ولا يأثم المخطئ على الاصل. قيل على الخلاف يعني على الخلاف الوارد في المسألة السابقة. لكن المصنفة رجح ان المصيبة في الدلائل في المسائل التي عليها دليل قاطع ان المصيبة واحد اتفاقا. نعم. وقيل على الخلاف - 00:26:26

ولا يأثم المخطئ على الاصبح. ومتى قصر مجتهد اثم وفاما. المسائل التي يدل عليها دليل قاطع كالنص. وكالاجماع قد يخطئ فيها المجتهد كيف يخفى عليه الدليل هذا وارد يخفى عليه النص نعم هذا ممكن يخفى عليه الاجماع؟ نعم هذا ممكن. لكنه سيكون

ولن يتعدد ولن يكون الخلاف كالمسائل الاجتهادية السابقة. قال ولا يأثم المخطئ على الاصح الا في حالة. قال متى قصر مجتهد اثم وفaca يقول اذا قصر في طلب الدليل فما وجه الاثم - 00:27:11

والتقصير الطيب ما يعني فما محل الاثم هنا قوله على الله بغير علم. القضية تتعلق بالدين. وقصر فما بحث عن الدليل واهمل. ثم اجترى فقال قولنا خلاف ما دل عليه الدليل القاطع. فلهذا ترتب الاثم عليه الذي حكاه المصنف. نعم. مسألة لا ينقض الحكم في الاجتهاد - 00:27:32

وفاقه فان خالف نصا او ظاهرا جليا ولو قياسا او حكم بخلاف اجتهاده او حكم خلاف نص امامه غير مقلد غيره حيث يجوز نقر. نعم. هذه مسألة التي يقول فيها الفقهاء - 00:27:57

اجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وحکی فيها غير واحد الاجماع كما صنع المصنف هنا بقوله لا ينقض الحكم في الاجتهادات وفaca يحكون الاجماع في المسألة وانه لا يخالف في ذلك احد. يقال هنا خالف ينسب الى آبي بكر الاصم الذي مر - 00:28:17 هو قبل قليل في المسألة السابقة في تأييم المخالفين للمجتهدین المخطئین ينسب اليه جواز نقض الاجتهاد بالاجتهاد الاجماع المحکی في المسألة هنا مبناه على انه لو نقض الاجتهاد بالاجتهاد لادى ذلك الى عدم استقرار الاحکام. وكل اجتهاد سينقضه اجتهاد - 00:28:41

يتلوه سواء كان الاجتهاد التالي الناقض لل الاول من المجتهد الاول نفسه او من غيره. فإذا نقض الاجتهاد بالاجتهاد تسلسل وعدم استقرار الاحکام سيترتب عليه. والاجماع محکي على ما استقر عليه صنيع الصحابة رضي الله عنهم في - 00:29:01 امضاء اجتهادهم وان اجتهادهم اذا اختلف في المسائل الاجتهادية كما حصل في الفرائض فقد تقرر الحكم ذاك على ما قضينا وهذه على ما نقضي ولا ينقض الاجتهاد السابق ويبنى على هذا عدة فروع فقهية. ولهذا قال الغزالی في المستصفى لما جاء للمسألة قال هذه مسائل - 00:29:21

فقهية اعني نقض الحكم في هذه الصور وليس من الاصول في شيء يقول فايقادها هنا ليست من محل الاصول. ولذلك تذكر في كتب القواعد الفقهية وهي بها اليقوا. قال رحمه الله الاجتهاد لا ينقض - 00:29:41

اتفاقا ثم استثنى صورا ان خالف نصا يعني اداه اجتهاده الى مخالفة النص. هل يقبل من مجتهد مخالفة النص ستقول هو معذور اذا ما بلغه. لكن في التصويب والتخطئة اتفقنا على انه غير مصوب وانه مخطئ. وانه لا يأثم الا - 00:29:58

في حالة اذا قصر في طلب الدليل فان اجتهاد فاداه اجتهاده الى مخالفة نص او اجماع فهل ينقض اجتهاده الجواب نعم. قال لا ينقض في الحكم الا اذا خالف النص او الاجماع او الظاهر الجلي. وقد بالظاهر الجليل ما دون النص في الدالة - 00:30:21

ليس قاطع لكن لما قال جلي يعني عنده في قوة الظهور ما يقارب دالة النص. فهو في حكمه لوضوحه وعدم جوازه مخالفته او الحكم بما ينافقه. لاحظ ان بعض الفقهاء لا يعتبر هذا من الاستثناء من القاعدة. وان الحكم او الاجتهاد الذي - 00:30:41

على مخالفة نص او اجماع او ظاهر جلي ثم نأتي فننقضه لم ننقض باجتهاد اجتهادا. بل الاجتهاد السابق قل خطأ اجتهاد غير مستقر. فيكون الاجتهاد الثاني ليس ناقضا له بل انشاء لاجتهاد جديد. والاجتهاد السابق الذي - 00:31:01

الذي خالف النص او الاجماع لم يقم اصلا ولم يستقر فلن يكون من نقد الاجتهاد بالاجتهاد. قال رحمه الله ولو قياسا هل يكون القياس اذا خولف في الاجتهاد مثل الاجتهاد الذي يخالف النص - 00:31:21

يقال رحمه الله ولو قياسا يشير الى الخلاف وان بعضهم رأى ان مخالفة الاجتهاد للقياس منقوظ كمخالفته للنص والاجماع. ولا شك ان القياس اضعف ولهذا فان بعض الاصوليين لا يعتبر نقض الاجتهاد الا اذا خالف النصف او الاجماع. واما الدلة الظاهرة الاخرى مهما بلغت ومنها القياس فان - 00:31:40

لا تصح ان تكون كذلك وان كان هذا الذي صرخ به الغزالی والامدي والقرافي ان القياس وبالذات القياس الجلي منه فانه في النص والاجماع وانه متى خالفه الاجتهاد فانه منقوظ. نعم. قال رحمه الله او حكم بخلاف اجتهاده - 00:32:03

يعني لو ان مجتهدا حكم بخلاف رأيه في المسألة التي يؤدي اليها اجتهاده. فان هذا ايضاً مما ينقض فيه لما لانه اصلاً ما حكم بما يؤديه اليه اجتهاده فهو مخطئ في هذه الصورة واجتهاده لا يقر عليه. مثلها تماماً لو حكم بخلاف نص امام - 00:32:23

غير مقلد غيره حيث يجوز هذا بناء على ان المقلد يلزم اتباع مذهب امامه فيما يقرره عامة المتأخرین وان المجتهد في المذهب يلزمـه بـلزـمه مـتابـعة وـموـافـقة اـجـتـهـاد اـمـامـ المـذـهـب فـاـذا خـالـف مـذـهـب اـمـامـه فـوـهـو في عـدـاد مـخـالـفـة النـص وـالـاجـمـاع فـاـجـتـهـاده عـنـدـئـذ -

00:32:43

لا عبرة به ويمكن ان ينقض باجتهاد اخر بقىدين. القيد الاول اذا كان مخالفته لمذهب امام به ليس موافقة لامام اخر. اذا موافقة لماذا؟ قال لاجتهاد من تلقـاء نفسهـ فـاـذا - 00:33:15

عن مذهب امامه ولم يعدل الى مذهب امام مجتهـد اـخـر فـاـنـ مـذـهـبـهـ هـاـ هـنـاـ غـيـرـ مـعـتـبـرـ وـاجـتـهـادـهـ مـنـقـوـظـ.ـ وـالـشـرـطـ الثـانـيـ يـقـولـ يـجـوزـ عـنـيـ عـنـدـمـاـ تـكـونـ الصـورـةـ يـجـوزـ فـيـهـاـ لـمـقـلـدـ مـخـالـفـةـ مـذـهـبـ اـمـامـ بـشـرـوـطـ سـيـأـتـيـ فـيـ بعضـ الـمـسـائـلـ الـاـتـيـةـ 00:33:35

ايـرادـهـاـ.ـ كـلـ ذـلـكـ فـيـمـاـ ذـكـرـ مـنـ الصـورـ قـالـ نـوـقـظـ.ـ اـذـاـ قـوـلـهـ نـقـظـ يـعـنـيـ اـجـتـهـادـ المـجـتـهـدـ اـنـ خـالـفـ نـصـ اوـ ظـاهـرـ جـلـيـاـ وـلـوـ قـيـاسـ اوـ حـكـمـ

بـخـالـفـ اـجـتـهـادـهـ اوـ حـكـمـ بـخـالـفـ نـصـ اـمـامـهـ غـيرـ مـقـلـدـ غـيـرـهـ حـيـثـ يـجـوزـ 00:33:57

وـفـيـ كـلـ تـلـكـ الصـورـ نـقـضـ يـعـنـيـ اـجـتـهـادـهـ ذـيـ خـالـفـ فـيـهـ الصـورـ المـذـكـورـةـ.ـ نـعـمـ.ـ وـلـوـ تـزـوـجـ بـغـيـرـ وـلـيـ ثـمـ تـغـيـرـ اـجـتـهـادـهـ فـالـاصـحـ تـحرـيمـهـاـ.ـ هـذـهـ اـيـضـاـ مـثالـ لـلـمـسـائـلـ الـخـالـفـيـةـ.ـ يـجـوزـ النـكـاحـ بـلـاـ وـلـيـ اوـ يـشـرـطـ 00:34:17

وـالـوـلـيـ فـيـ النـكـاحـ فـاـنـ كـانـ مـذـهـبـهـ جـواـزـ النـكـاحـ بـلـاـ وـلـيـ.ـ فـزـوجـ مـوـلـيـتـهـ اوـ هيـ تـزـوـجـ بـغـيـرـ وـلـيـ.ـ بـنـاءـ عـلـىـ فـقـهـ بـلـغـ بـهـاـ الـاجـتـهـادـ الـىـ تـصـحـيـحـ النـكـاحـ بـلـاـ وـلـيـ.ـ ثـمـ اـدـاـهـ اـجـتـهـادـهـ ايـ الـمـرـأـةـ الـىـ انـ النـكـاحـ لـاـ يـصـحـ بـلـاـ وـلـيـ 00:34:37

هـلـ يـقـالـ هـنـاـ الـاجـتـهـادـ؟ـ لـاـ يـنـقـضـ بـالـاجـتـهـادـ؟ـ قـالـ الـمـصـنـفـ وـلـوـ تـزـوـجـ بـغـيـرـ وـلـيـ ثـمـ تـغـيـرـ اـجـتـهـادـهـ فـالـاصـحـ تـحرـيمـهـاـ.ـ يـعـنـيـ بـطـلـانـ ذـاكـ النـكـاحـ وـهـلـ يـكـوـنـ هـذـاـ مـنـ قـبـيلـ نـقـضـ الـاجـتـهـادـ بـالـاجـتـهـادـ؟ـ هـيـ صـورـةـ مـنـهـاـ.ـ وـاـيـرـادـهـاـ هـاـ هـنـاـ كـالـاستـنـتـنـاءـ وـاـنـمـاـ 00:34:57

عـلـيـهـاـ لـانـهـ تـعـلـقـ بـمـحـلـ وـاحـدـ فـيـ حـكـمـ لـاـ يـسـعـ فـيـهـ تـغـيـرـ الـاجـتـهـادـ مـعـ اـسـتـمـرـارـ دـوـامـ الـحـكـمـ يـقـولـونـ مـثـلـاـ لـوـ اـجـتـهـادـ فـادـاـهـ اـجـتـهـادـهـ الـىـ جـهـةـ فـصـلـىـ.ـ ثـمـ حـانـ وـقـتـ الـصـلـاةـ الـثـانـيـةـ فـادـاـهـ اـجـتـهـادـهـ الـىـ جـهـةـ اـخـرـ.ـ مـاـ الـحـكـمـ 00:35:17

يـصـلـيـ لـلـجـهـةـ الـاـخـرـىـ.ـ طـيـبـ وـهـلـ يـعـيـدـ الـصـلـاةـ الـاـولـىـ؟ـ الـجـوابـ لـاـ.ـ الـاجـتـهـادـ لـاـ يـنـقـضـ بـالـاجـتـهـادـ.ـ طـيـبـ مـاـذـاـ لـوـ اـخـتـلـفـ اـجـتـهـادـهـ اـثـنـاءـ الـصـلـاةـ وـهـوـ فـيـ الـصـلـاةـ اـدـاـهـ اـجـتـهـادـهـ الـىـ غـيـرـ الـجـهـةـ التـيـ يـصـلـيـ هوـ عـلـيـهـ.ـ هـذـاـ مـثـلـاـ لـانـ الـاجـتـهـادـ اـنـمـاـ يـقـالـ 00:35:37

فـيـهـ لـاـ يـنـقـضـ بـالـاجـتـهـادـ حـيـثـ وـقـعـ الـعـمـلـ وـانـقـضـىـ اـمـاـ اـذـاـ مـاـ زـالـ باـقـيـاـ وـلـهـ اـسـتـدـامـةـ فـانـهـمـ يـوـرـدـونـ عـلـيـهـ اـحـتـمـالـ نـقـضـ الـاجـتـهـادـ لـتـغـيـرـهـ وـالـنـكـاحـ مـثـلـهـ.ـ عـنـدـمـاـ تـقـولـ الـاجـتـهـادـ هـنـاـ يـفـسـخـ بـهـ اوـ يـبـطـلـ بـهـ النـكـاحـ الـاـولـ الـذـيـ بـنـيـ عـلـىـ الـاجـتـهـادـ فـيـ 00:35:59

تـصـحـيـحـهـ بـالـاـولـ لـنـ يـكـوـنـ هـذـاـ مـنـ قـبـيلـ نـقـضـ الـاجـتـهـادـ بـالـاجـتـهـادـ لـانـ الـمـحـلـ وـاحـدـ وـاـخـتـلـافـ الـاجـتـهـادـ سـيـفـظـيـ ظـرـوـرـةـ لـيـ بـطـلـانـ النـكـاحـ الـقـائـمـ الـاـنـ.ـ وـمـعـ ذـلـكـ فـالـمـسـائـلـ مـحـلـ خـالـفـ.ـ فـقـالـ الـمـصـنـفـ فـالـاصـحـ.ـ وـهـذـاـ اـخـتـيـارـ الـغـزـالـ وـابـنـ الـحـاجـبـ وـبعـضـ الـاـصـوـلـ 00:36:24

يـبـقـيـهـاـ عـلـىـ الـاـصـلـ وـالـاجـتـهـادـ لـاـ يـنـقـضـ بـالـاجـتـهـادـ.ـ وـبـيـقـيـ النـكـاحـ صـحـيـحاـ وـلـاـ حـاجـةـ الـىـ التـحـرـيمـ.ـ نـعـمـ.ـ وـكـذـاـ الـمـقـلـدـ يـتـغـيـرـ اـجـتـهـادـهـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـائـلـ يـعـنـيـ حـتـىـ يـعـنـيـ لـوـ وـقـعـ مـثـلـهـ عـمـلـيـاـ الـصـوـابـ كـمـاـ رـجـحـهـ عـدـدـ مـنـهـمـ الـقـرـافـيـ وـغـيـرـهـ اـنـ هـذـاـ وـرـجـحـهـ اـمـامـ 00:36:44

اـنـ الـمـسـائـلـ هـذـهـ لـاـ يـصـحـ فـيـهـ القـوـلـ بـبـطـلـانـ النـكـاحـ الـاـولـ وـلـوـ تـغـيـرـ فـيـهـ اـجـتـهـادـ صـاحـبـ الـمـسـائـلـ الاـذـاـ حـكـمـ بـهـ حـاـكـمـ اـمـاـ اـذـاـ صـارـتـ الـمـسـائـلـ اـجـتـهـادـاـ فـاـنـهـ لـاـ يـقـالـ فـيـهـ ذـلـكـ اـذـاـ مـوـجـبـ لـنـقـضـ الـحـكـمـ.ـ نـعـمـ.ـ وـكـذـاـ الـمـقـلـدـ وـكـذـاـ الـمـقـلـدـ يـتـغـيـرـ 00:37:04

جـهـادـ اـمـامـهـ يـعـنـيـ ماـ بـهـ الـمـقـلـدـ يـتـغـيـرـ اـجـتـهـادـ اـمـامـهـ.ـ سـيـتـبـعـ اـجـتـهـادـ اـمـامـهـ فـيـنـتـقـلـ مـعـهـ حـيـثـ يـتـغـيـرـ اـجـتـهـادـهـ.ـ نـعـمـ.ـ وـمـنـ تـغـيـرـ اـجـتـهـادـهـ اـعـلـمـ الـمـسـتـفـتـيـ لـيـكـفـ.ـ الـمـفـتـيـ الـمـجـتـهـدـ الـذـيـ يـجـتـهـدـ فـيـ مـسـائـلـ فـيـفـتـيـ بـهـ.ـ فـيـ عـقـدـ مـنـ صـورـ عـقـودـ الـبـيـعـ 00:37:25

اـفـتـيـ بـجـواـزـهـ فـيـ مـعـاـلـمـ اـنـ مـعـاـلـمـ فـقـالـ بـحـلـهـ ثـمـ تـغـيـرـ اـجـتـهـادـهـ فـاـنـهـ سـيـفـتـيـ لـاـحـقاـ بـالـاجـتـهـادـ الـجـدـيدـ.ـ قـالـ يـلـزـمـهـ اـعـلـامـ الـمـسـتـفـتـيـ يـعـنـيـ الـذـيـ اـسـتـفـتـاهـ فـيـ مـسـائـلـ اـسـبـاقـاـ لـيـكـفـ الـيـوـمـ يـقـومـ مـقـامـ هـذـاـ اـعـلـانـ هـذـاـ لـلـنـاسـ اـذـاـ عـرـفـ اـنـ فـقـيـهـاـ وـعـالـمـاـ وـمـجـتـهـدـاـ يـقـولـ بـجـواـزـ صـورـ اوـ بـتـحـرـيمـهـاـ ثـمـ تـغـيـرـ 00:37:48

فـاظـهـارـ هـذـاـ وـاعـلـانـهـ لـلـنـاسـ فـيـ وـسـائـلـ الـاعـلـامـ وـبـمـثـابـةـ اـعـلـانـ هـذـاـ لـلـنـاسـ لـانـ لـاـ يـظـنـ الـمـتـبـعـ اوـ الـمـقـلـبـ وـالـمـسـتـفـتـيـ اـنـ الـعـالـمـ وـالـمـجـتـهـدـ

والفقيه لا يزال على القول الاول في ظل يعلم بفتوى قد تراجعت عنها صاحبها. قال رحمة الله - 00:38:17
ليكفي يعني مستقبلا في مسائل مشابهة فلا يعلم بموجب قول رجع عنه صاحبه فلا يقول به. نعم. ولا ينقض قوله قولنا يلزم اعلام المستفتى ليكفي مستقبلا لكن ما مضى من الاحكام ووقع لا ينقض - 00:38:37

لا ينقض معموله اسم اسم مفعول يعني ما عمل به بناء على الاجتهاد السابق سواء كان لنفسه او من استفتاه تغير اجتهادك
لا يلزمك ان تقول للناس عفوا انا تراجعت عن قولي السابق فافسخوا عقود البيع التي كانت وعقود - 00:38:57

الانكحة التي فعلتها فانا قد تراجعت عن القول. لا ينقض معموله. اذا ما فائدة تغير الاجتهاد؟ المستقبل لئلا يقع على وفق الاجتهاد الذي قد فارقه صاحبه. نعم. ولا يضمن المتفق ان تغير اجتهاده لا لقاطع. هذه ايضا تبع لها. تغير اجتهاده - 00:39:17

وتربى على اجتهاده ترتب على اجتهاده عدم ضمان اتلاف في مسألة كان قاضيا فيها. فعرضت له المسألة فنظر ولما جاءه تقرير المرور
بتحميل الخطأ نسبة ما ونظر واستمع من الطرفين حكم بالا ضمان - 00:39:37

على الجاني او على المدعى عليه. وبرأه ثم تغير اجتهاده في مسائل من هذا القبيل في حوادث المرور وفي التعديات والجنایات تغير
اجتهاده تغير اجتهاده فسيلزم من تغير الاجتهاد القول بضمان المتفق. في صورة ما قد سبق له الحكم فيها بخير - 00:39:57

خلافه لن يعود اجتهاده الجديد باثر رجعي على المسائل السابقة. قال ولا يضمن المتفق فان تغير اجتهاده. الا في حالة اذا كان اجتهاده
خالف فيه قاطعا. هذه التي قلنا لا يعذر فيها. ولهذا استثنى فقال لا لقاطعين. يعني الا اذا تغير اجتهاده - 00:40:17

قاطع بين لنا ان اجتهاده السابق كان خطأ مخالف للدليل القاطع. فإنه يضمن المتفق ويتحمله لانه قال فتوى كان فيها مقصرا وكان
فيها متھما جنایة الخطأ فيضمن هو الحاكم او القاضي او المفتی او المجتهد. نعم - 00:40:37

مسألة يجوز ان يقال لنبي او عالم احكم بما تشاء فهو صواب. ويكون شرعاً ويسمى التفویض. وتعدد الشافعی قيل في الجواز وقيل
في الواقع. وقال ابن السمعانی يجوز للنبي دون العالم. ثم المختار لم يقع. وفي تعليق الامر باختیار المأمور -
00:40:57

تردد هذه مسألة التفویض وهكذا تذكر بهذا الاسم مباحثة في كتب علم الكلام في كتب العقائد وفي كتب المنطق كذلك ما علاقتها
بالاصل؟ الجواب لا علاقة لها بها. ولهذا قال المصنف ثم المختار لم يقع - 00:41:27

صورتها كما اورد حتى تفهم كلامهم فيها مسائل تبحث في في كتب العقيدة وعلم الكلام كما يسمونها باعتبارها صفة لله. كيف؟ يعني
هل يجوز ان ينسب الى الله التفویض في الاحکام الى بعض خلقه نبياً كان او عالماً بمعنى انها صفة لله - 00:41:50

متصلة بالتشريع والقدر توفيقاً وتسديداً. هل يجعل الله عز وجل تقرير الاحکام مفوضاً الى بعض خلقه ام الحكم لله فقط ولا تفویض
فيه لاحد من خلقه قال رحمة الله يجوز ان يقال لنبي او عالم ايش يقصد بالجواز هنا - 00:42:13

العلقی والمستند في هذا انه لا شيء منه يمكن عقلنا. لله ان يحكم ما يريد وان يفعل ما يشاء فيجوز ان يجعل الله بعض حكمه الى بعض
خلقه ولا شيء يمكن من ذلك او يستحيل عقله. ايak ان تقول هذا قول سيفضي - 00:42:39

الى تجویز المشاركة في منازعة الحكم مع الله جل جلاله. لانا نقول التفویض وليس الاستقلال. فان الحكم هنا اذا قلنا بجوازه فنحن
نقول بجواز ان يجعل الله بعض حكمه الى بعض خلقه. وهذا باذنه سبحانه - 00:42:59

عندئذ لن يكون منازعة بل باذن منه سبحانه وتعالى. قال المصنف يجوز ومنع من ذلك اكثر القدرة والمعزلة. والجمهور هنا على
الجواز العقدي فذهبوا الى الجواز. يجوز ان يقال لنبي او عالم احكم بما - 00:43:19

تشاء فهو صواب. ويكون مدركاً شرعاً ويسمى التفویض. ثم عزا الى الشافعی التردد وهكذا تنقله عامة كتب التابعية في الاصل ان
الشافعی متردد. طب الشافعی متردد في الجواز العقلي ام في الواقع - 00:43:35

لا اما الواقع فما في اشكال ليس موجوداً وليس فيه دليل. فمن يقول ان الشافعی يتردد في الواقع يجعله يجزم بالجواز ان الواقع
فرع عن الجواز. والصواب انه لا يثبت عنه قول في المسألة. وعامة ما يقال في هذه القضايا الكلامية - 00:43:51

انه لا تجد فيها لائمة الرابعة كلاماً صريحاً فيها. وكانوا من ذلك بعيدين واقرب الى الاحکام التي تتعلق بعبادة في الخلق وبصلتهم

بالخالق سبحانه وتعالى استدلوا على هذا بمسائل ابن السمعاني هنا توسط فقال ان قلنا بالجواز فهو للنبي فقط وليس لاحد دون الانبياء لا لعالم ولا لغيره - 00:44:11

قال المصنف والمختار لم يقع. استدل القائلون بالواقع بان هذا وقع مثله بمثل بعض الاحاديث في ظواهرها مثل قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشقي على امتي لامرهم بالسوق عند كل صلاة - 00:44:35

طيب يقول لولا ان اشقي كأنك تفهم ان الاختيار له في الحكم عليه الصلاة والسلام. يعني بوسعي ان افعل لولا خشية المشقة عليكم فاثرت الشفقة والرحمة فعدلت عن ذلك. وهذا في ظاهره شيء مما يوحى بهذا المعنى. والجواب ان هذا - 00:44:52

اذا قلت انه فان المقصود منه هذا المعنى فانت تعزووه الى الوحي. ايضا ان الله اوحى اليه ان يقول ذلك. فصارت المسألة ايضا عائدة الى الوحي مثل قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه من قبل - 00:45:12

ان تنزل التوراة فقال هذا صريح في ان التحرير كان مفوضا الى يعقوب عليه السلام. والنصل من قبل ان تنزل التوراة. فاذا سلمت به فتقول هذا ربما كان وفق دليل ظني قال به النبي عليه السلام ومثل قوله عليه الصلاة والسلام لما سأله الاقرع بن حابس في الحج - 00:45:32

وفي كل عام يا رسول الله فقال لو قلت نعم لوجبت فانت تفهم التفويض في الحكم اليه. وانه كان بامكانه ان يقول نعم فيوجب الحج كل عام وانه عدل عن ذلك صلى الله عليه وسلم لكن الواقع الصريح في هذه المسائل يصعب اثباتها بمثل هذه الادلة. قال المصنف

والمحترار لم - 00:45:52

يقع ثم عطف بمسألة اخرى شبيهة بها هل يجوز ان يعلق الامر باختيار المأمور؟ من المأمور مكلف هل يجوز ان يرد في الشريعة امر ويعمل فيه الامتناع باختيار المكلف؟ قال رحمة الله فيه تردد - 00:46:12

يعني بين الجواز والمنع ووجه التردد انه هناك تناقض ومنافات بين الامر والتخيير لكنك ستتحمله على ما مر بك هناك في دالة الامر في مثل قوله صلى الله عليه وسلم صلوا قبل المغرب ثلثا ثم قال في - 00:46:32

لمن شاء فهو امر تعلق باختيار المأمور لكنه لن يكون الامر المحمول على الايجاب الإلزام والا ما وكل فيه الاختيار الى المكلف والعلم عند الله. نعم. مسألة التقليد اخذ القول من غير - 00:46:52

معرفة دليله لما فرغ من الاجتهاد ومسائله جاء فعرف التقليد. والتقليد وضع الشيء في العنق مع الاحاطة به ومنه وسميت القلادة قلادة. لأنها ما توضع في العنق محيطة بالعنق من جميع الجوانب. فسميت قلادة - 00:47:12

والتقليد مأخوذ من هذا المعنى. لما يتبع المستفتى قول المفتى. والعجمي قول المجتهد فقد قلد قول الامام او العالم في عنقه. فكانه جعل نفسه تابعا بقلادة وجعل الامر في انقياد - 00:47:32

بيدي المفتى والعالم والمجتهد. ولهذا يذكرون في هذا المعنى التقليد القلادة. ومنه قول لقيط وقلدوا امركم لله دركم رحب الذراع باسم الحرب مضطلاعا. الغزالى والامدى وابن الحاجب لما عرفوا التقليد - 00:47:52

قالوا بقريب من تعريف المصنف. قال المصنف اخذ القول من غير معرفة دليل. وهناك قالوا بلا حجة. بغير دليل وبلا حجة يخرجون به اخذ المجتهد للحكم من كلام النبي صلى الله عليه وسلم. الياس اخذ لقول الغير؟ لكن هذا الغير قوله - 00:48:12

حجوة ودليل قول النبي صلى الله عليه وسلم مع ان الصورة مشتركة بين اتباع المجتهد قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين اتباع العامية قول العالم. الصورة مشتركة كلاهما اخذ قول غيره وعمل به. واتبعه في حكمه. لكن الفرق ان - 00:48:32

النبي عليه الصلاة والسلام حجة فالأخذ به لا يسمى تقليدا. واما قول العامي قول امامه واتبعه لفتوى شيخه والمجتهد والعالم والمفتى فهو ليس حجة نعم هو مأمور باتبعه فاسأموا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون لكن ما جعل الله الحجة في - 00:48:52

لحاد من البشر سوى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم. ثم من تعريف هذا التقليد ذكرروا صورا هل يكون القاضي بالبينة تقليدا هل يكون عمل المستفتى بقول مفتئه تقليدا؟ الجواب نعم. في ذلك صور تدخل في تعريف التقليد. فانت تقول الرجوع - 00:49:12

والى قول النبي صلى الله عليه وسلم والعمل بالاجماع ورجوع العام الى المفتى ورجوع القاضي الى البينة ليس تقليدا في الصور كلها

لأنها في هذه المعاني هي أخذ للحججة. ابن الحاجب يجعل كل هذه الصور ليست من التقليد. والعكس امام الحرميين سمي حتى رجوع

- 00:49:37

مفتى الى العالم سماه تقليدا وجعل اتباع العالم بكلام النبي عليه الصلاة والسلام واحتجاجه بدليل الحديث اعتبره تقليدا ففارق امام الحرميين بينما قرر في الورقات ورجع عن ذلك في برهان والامادي قال وان سمي ذلك تقليدا بعرف الاستعمال - 00:49:57

فلا مشاحة في اللفظ. ولهذا ايضا يقول المصنف في شرحه المختصر ابن الحاجب قد تسمى هذه الصور تقليدا. يعني حتى احتاج العالم بقول النبي عليه الصلاة والسلام. كيف تقليد؟ قال هو اصطلاح. قال وقد تسمى هذه الصور تقليدا لا سيما رجوع - 00:50:17

العامي الى المفتى. فالمسألة عندئذ كما فهمت اصطلاح وقد عرفت ان المقصود في التقليد هنا ما يقابل الاجتهاد. اذا الاجتهاد هو استنباط الحكم من الدليل مباشرة فيقابله التقليد وهو الاخذ بالحكم لا من الدليل مباشرة بل بواسطة - 00:50:37

ومن هو الواسطة؟ هو المجتهد. اذا التقليد هو اخذ قول المجتهد. والعمل بفتواه او بمذهبة او بما يقرره من الاحكام. نعم ويلزم غير المجتهد ما هو الذي يلزم؟ تقليد. اذا هو فرض غير المجتهد. لأن الله قال فاسأّلوا اهل الذكر ان كنتم - 00:50:57

لا تعلمون فاوجب على من لا يعلم اهل الذكر وفهم منه ان من يعلم فانه لا يسأل بل بعلمه الذي علمه الله تعالى اياه. نعم. وقيل يشترط تبين صحة اجتهاده. هذا نصره الظاهريه وابن حزم على وجه الخصوم - 00:51:17

ان العامي لا يجوز له التسليم لقول المفتى والمجتهد الا بدليل وابن حزم رحمة الله في باب تعظيمه للنصوص والشريعة والوحى يقول انه لا حجة لحاد من البشر في الدين سوى الانبياء - 00:51:37

وعامة من يسلك طريق الانبياء من العلماء والدعاة والمجتهدين ليس لهم هذا الحق في الشريعة. وعليهم ان يدلوا المكلفين والعباد الى حكم الله مقورونا بالدليل. فالعامي عندئذ لا يصوغ له للقياد. لقول عالم ومجتهد وفقيه - 00:51:55

وامام الا بمعرفة الدليل وحضروا عليه ان يأخذ بقوله وينصرف. ولذلك قال يشترط يعني للعامي لاتباع قوله للمجتهد يشترط له تبين صحة الاجتهاد. كيف يتبيّن له نعم بالمستند وبالدليل قد تقول لكن عامة العوام لا يقوى احدهم على ادراك هذا ولن يفقه الدليل -

00:52:15

غير صحة الاجتهاد بالنسبة اليه متذر. هذا هو الصواب. لكن الذي نصره ابن حزم وكذلك الشوكاني. رحم الله الجميع انتصر لهذا قول بقوه وانت ترى في كتب هؤلاء تعظيم مسألة الاجتهاد والرجوع الى الدليل ولهذا فانهم يفتحون باب الاجتهاد في الشريعة -

00:52:41

يتحثون عليه طلبة العلم ويررون ان واجب طالب العلم ووظيفة العالم هو الرجوع الى نصوص الشريعة. ولذلك ايضا يذمون كثيرا التقليد و يجعلونه من الصفات المذمومة في الشريعة. وانها اورثت ذلك التحجر. وان التعصب المقيت للائمة وان - 00:53:01

مبالغة في تقدير اقوال الائمة المتبعين الذي وقع فيه صراحة بعض متأخري اتباع المذاهب كان بسبب هذا التعظيم لقضية قول الائمة وجعلها في مقام النصوص الشرعية. فكان منهم على العكس تماما الدعوة الى الانطلاق في نصوص الشريعة - 00:53:21

اخذى منها مباشرة وتعظيم قول الوحى وانه لا يجوز للعامة اتباع قول العلماء الا بعد تبين صحة الاجتهاد كما ذكر المصنف هنا. نعم ومنع الاستاذ التقليد في القواطع. حيثما اطلق الاستاذ كما مر بكم مرارا فهو ابو اسحاق الاسفرايني. منع التقليد في القواطع -

00:53:41

به الادلة التي تثبت عليها ادلة قاطعة كالعقائد وسيأتي هذا تفصيلا في مسألة التقليد في العقائد ان شاء الله وقيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهدا. قال قبل قليل التقليد وظيفة من - 00:54:01

غير المجتهد هي وظيفة العوام العامي. والمقصود بالعامي هنا من لا علم له بالشريعة. ولو كان عالما في فنون اخر فوظيفة العام وظيفة غير المجتهد سؤال اهل العلم وان شئت فسمه التقليد. فالتقليد وظيفة - 00:54:20

المجتهدين. طيب والمجتهد وظيفته الاجتهاد. طيب والعالم الذي ما بلغ درجة الاجتهاد قال قيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهدا. عالم ما بلغ درجة الاجتهاد. فهل تلحقه بالمجتهد فوظيفته الاجتهاد او تلحقه بالعامة فوظيفته السؤال والتقليد - 00:54:40

الاصل في تقرير كلام المصنف ان الاجتهاد منصب للمجتهد. ومن عاده فسيدخل في التقليد. ذكره القول الاخر في المسألة قيل ان العالم يعني وان لم يكن مجتهاها والاصل فيه ان يقلد قيل انه ايضا - 00:55:08

لا يحق له التقليد ولو كان غير مجتها. لا يقلد العالم. لما؟ قال لانه يمكنه هم النظر في الدليل واخذ الحكم منه والصحيح انه داخل في عموم قوله فاسألاوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون. بل سيأتيك بعد قليل - 00:55:28

ان الراجح حتى في حكم المجتهد. اذا غاب عنه حكم المسألة. او عجز عن الوصول فيها الى الحكم. ماذا سيفعل وان وان منع بعض الاصوليين التقليد في حكم المجتهد مطلقا لكن الصواب انه تعتبره حالات يحتاج فيها الى التقليد - 00:55:48

كونوا مقلدة فالعالم الذي ما بلغ درجة الاجتهاد اولى بمثل هذا. نعم. اما ظن الحكم باجتهاده فيحرم عليه التقليد نعم هنا مجتهاه ظن الحكم يعني لم يقطع به لكنه اداه اجتهاده المظنون الى حكم ما. فهل يجوز له تقليد غيره - 00:56:07

الآن انا اتكلم عن مجتهاه نظر في مسألة واجتهاد اداه اجتهاده الى حكم في المسألة لكنه ظني كما تعلم هل يجوز له تقليد غيره؟
فيترك اجتهاد ويعمل. قال اما ظان الحكم باجتهاده فيحرم عليه التقليد - 00:56:32

لان الله سيكلفه بما اداه اليه اجتهاده وما عقل من حكم الله جل وعلا فلا يجوز له ان يترك ما قد علم واستقر عنده من العلم ليعمل بما يراه غيره في المسألة. نعم - 00:56:53

وكذلك المجتهاه عند الاكثر. طيب فرغنا من المجتهاه الذي اداه ظنه الى حكم. طيب ماذا عن المجتهاه لم يجتهاه بعد في المسألة. طرأت امامه قضية ما بحثها ما نظر فيها. سؤال - 00:57:06

هو ان اجتهاه فما حكمه يحرم عليه اتباع قول غيره. طيب صورة المسألة الثانية ما اجتهاه. هو مجتهاه يعني يملك الالة. لكنه ما نظر في هذه المسألة من نوازل الفقه ما بحثها ولا نظر فيها ولا اجتهاه. هل يحق له تقليد قول غيره؟ هل يحق له اتباع اجتهاه غيره - 00:57:24

من المجتهاهين والتقليد ويجعل هذا حكما متعلقا به. ذكرها هنا قرابة ستة اقوال وبعضهم اوصلها الى ثمانية اقرأ وكذلك المجتهاه وكذلك المجتهاه عند الاكثر. ايش يعني هو كذلك؟ يحرم عليه تقليد غيره. ماذا - 00:57:48

افعل عليه ان يجتهاه بنفسه ولا يجوز له تقليد قول غيره قال عند الاكثرى هذا اول الاقوال. وثالثها الثاني مقابلة مطلقا وهو يجوز له. طيب ما وجه المنع قول الاكثرى؟ ان له الالة - 00:58:08

وان الله قال فاسألاوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بهذا القيد فمفهوم المخالفة ان كان يعلم فلا يسأل ولا يتبع قول غيري. هذا قول الاكثرى القول الثاني مقابلة مطلقا انه بعد لم يجتهاه وانما يتبع الحکم في حقه بعد الاجتهاه. فاما قبل فهو - 00:58:28

وكالعوام لكن هذا مرجوح لانه يملك الالة وبوسعه ان يفعل. هذا القول الثاني نعم وثالثها يجوز للقاضي يجوز القاضي ايش؟ التقليد. طيب لماذا استثنى القاضي؟ نعم ل حاجته الى الحکم. الخصمان - 00:58:48

هو القضية تحت نظره. فاما ان يجتهاه واما ان يقلد. فلماذا اجازوا له التقليد لأن الاجتهاه يحتاج الى نظر ووقت فربما يفوت حق المتخاصمين والمدعين فاجزاوا له التقليد ل حاجته في فصل القضاء والخصومات. نعم. ورابعها يجوز تقليد الاعلم. ينسب هذا الى محمد بن الحسن صاحب ابي حنيفة - 00:59:08

انه اذا اجزنا للمجتهاه قبل الاجتهاه اذا اجزنا له تقليد غيره فانما يجوز له تقليد من هو اعلم منه لانه يصدق وعليه انه سأله اهل الذكر بالنسبة له. نعم. وخامسها عند ضيق الوقت. يعني يجوز التقليد اذا ضاق الوقت في ماذا - 00:59:38

ضاق الوقت عن الاجتهاه. طيب يضيق الوقت عن ماذا؟ في مسألة هو يحتاجها للعمل بها او للافتاء وصاحب المسألة في مسألة من مسائل المنسك. وتتوشك ان تغرب شمس يوم عرفة ويحتاج الى حکم. سينتهي الموسم - 00:59:58

ومسألة متعلقة بالمناسك وسيترحل الحاج. خشية فوات الوقت فاجزاوا فانت تلحظ ان ظيق الوقت وجوازه للقاضي متقاربان في المأخذ. ما الذي جعله جائزًا للقاضي عند من يقول به؟ الحاجة القائمة التي يخشى معها فوات - 01:00:18

تحقق المصلحة نعم وسادسها فيما يخصه عند ضيق الوقت ينسب لابن سرير. سادسها فيما يخصه يعني اذا كانت القضية تتعلق به

لحكم نفسه جاز له التقليد. وان كان لغيره وجوب عليه ان يجتهد. يذكر عن ائمة الحديث كاحمد - [01:00:38](#)
واسحاق وسفيان انه اذا لم يظن الحكم في الحال جاز له العدول الى قول غيره. هو قريب من مسألة لضيق الوقت يعني اذا ما اتسع
له النظر وهذا هو الصحيح الذي نصره عدد من العلماء في مسألة ما يفعله المجتهد عندما - [01:00:58](#)

يحتاج الى النظر في مسألة للاخذ بقول غيره وانه ينظر فيها بحكم ما يتعلق به. فلهذا رجح امام الحرمين ورجح شيخ الاسلام ابن
تيمية ايضا ان المجتهد يجوز له ان يأخذ بقول غيره وان شئت فقل يجوز له تقليد - [01:01:18](#)

غيره اذا عجز عن الاجتهاد. كيف يعجز اما لعدم الدليل او لضيق الوقت او تكافؤ الادلة. قالوا فهو تماما تنطبق عليه احكام الشريعة في
منع الاجهزة فيمن عجز عن اصل ينتقل الى البدن. العاجز عن الماء ينتقل الى التبم. العاجز عن الوصول الى الحكم بنفسه ينتقل -
[01:01:38](#)

الى التقليد فعندما تقوم الحاجة في مثل الصور المذكورة فقد الدليل او ضيق الوقت او تكافؤ الادلة فانه بقول غيره وهذا الذي تدل
عليه عموم نصوص الشريعة. نعم. مسألة اذا تكررت الواقعه وتتجدد حماية - [01:02:03](#)

على هذا وتبقى معنا مسائل قبل مسألة اخيرة يعني تبقى عندنا ثلاث مسائل اذا تكررت الواقعه ومسألة تقليد المفضول ومسألة آآآ
جواز التفريع والترجيح للقادر كما سيأتي. هي ما بقي من مسائل الاجتهاد والتقليد - [01:02:23](#)

وبعدها صفحات ساقها المصنف يمكن ان تقول هي خارج ما يتعلق بعلم الاصول. ذكر قضايا العقائد جملة منها بعض قضايا علم الكلام
وسردتها على نحو ما جرت العادة في كتب الاصول بادراجها. فيما يمكن ان تقول انه بقي لنا من كتاب الاجتهاد مجلس واحد - [01:02:42](#)

نتم به ما يتعلق بكتاب الاجتهاد من المسائل التي تذكر في علم الاصول عادة. فاذا كانت مسائل الاجتهاد والتقليد يعتبرها المحققون
ليست من صلب علم الاصول. فما بالك بمسائل مأثورة من خارج العلم؟ جعلها المصنف كالterminated وانه مما - [01:03:02](#)

فيحسن بالمتفقه والمجتهد والناظر في الاصول الوقوف عليها في جملة من علم الكلام والعقائد سيأتي ذكرها تباعا ان شاء الله تعالى
نقف عليها للمجلس القادر والله اعلم وصلى الله - [01:03:22](#)